



جمهورية مصر العربية
وزارة التكارة والصناعة
الوزير

سجل في ١١٥ طـ

قرار

وزير التجارة والصناعة رقم ١٢ لسنة ٢٠٢١

بعد الإطلاع على المحتوى،

وعلی القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشان حالة الطوارئ ،

وعلی القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشان الاستيراد والتصدير ،

وعلی القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠١٩ بتشكيل الحكومة ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ بشان اعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠ بشان بعض التدابير الاحترازية المتخذة بوحدات

الجهاز الإداري للدولة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الاعمال العام ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٠ بشان خطة الدولة الشاملة لحماية المواطنين من أي

تداعيات محتملة لفيروس كورونا ،

وعلی لائحة القراءد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،

وظام اجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠

لسنة ٢٠٠٥ ، وتعديلاتها ،

وعلی القرار الوزاري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بشان وقف تصدير جميع أنواع البقوليات لمدة ثلاثة أشهر ،

وعلی القرار الوزاري رقم ٤٧٧ لسنة ٢٠٢٠ بشان وقف تصدير الفول .

وعلی ما عرضه مقتضي الطلب للاتصال المؤسسي بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣٠

(المادة الأولى)

لا يسمح بتصدیر الفول بجميع انواعه ، إلا للكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي والتي تقدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

وزير
التجارة والصناعة
شريف جامع

